مسيحيو نينوى يحتفلون بأعياد الميلاد وسط إجراءات أمنية مشددة

اتخذت قيادة عمليات نينوى إجراءات أمنية مشددة، وسط الأحياء التي يقطنها المسيحيون في مدينة الموصل، فضلا عن دور العبادة والكنائس لحماية أبناء الطوائف المسيحية وهو يمارسون طقوس أعيادهم. وقال قائد عمليات نينوى اللواء الركن باسم الطائي لوكالة كردستان للأنباء(اكانيوز) إن " قيادة عمليات المحافظة قامت بنشر قوات أمنية إضافية متكونة من جيش وشرطة في الأحياء التي يقطنها المسيحيون، من اجل توفير الحماية لهم وهو يؤدون طقوس أعيادهم."

□ نينوى / متابعة المدى

وبيّن الطائي أن "قوات أمنية برفقة أجهزة استخبارات التدخل السريع واصلت انتشارها بالقرب من جميع الكنائس، خشية وقوع انفجارات تطال بيوت العبادة، مستهدفة المصلين المحتفلين بأعياد ميلاد المسيح".

وشهدت مدينة الموصل حوادث أمنية استهدفت المسيحيين وأبناء الأقليات المتعايشة بالمدينة، وكانت مجموعة مسلحة قد اغتالت في منتصف شهر كانون الأول من عام ٢٠١١ مواطنا مسيحيا وزوجته بأسلحة خفيفة في منطقة الرفاعي غربي الموصل، ولاذت بالفرار إلى جهة مجهولة، بينما أعلن مصدر مسؤول في شرطة محافظة نينوى عن مقتل مدني قبل أكثر من شهر واختطاف مسيحي آخر ومقتل امرأة مسيحية بعمليات عنف متفرقة في محافظة نينوى على يد المجاميع المسلحة.

بدوره، عبّر عدد من رجال الدين المسيحي في مدينة الموصل عن استيائهم من الخروقات الأمنية التي تحدث برغم التدابير الأمنية المكثفة التي تتخذها العناصر الأمنية، للحد من استهداف مسيحيي الموصل، عبر نشر القوات الأمنية بالقرب من دور العبادة والأحياء ومساكن المسيحيين. وقال القس (توماس ايشو) من كنيسة مار افرام في وسط مدينة الموصل لـ(اكانيوز) إننا "نواجه توتراً وقلقاً وخوفاً أثناء ممارسة طقوس أعياد الميلاد المسيح في هذه المحافظة برغم انتشار القوات الأمنية المكثف"، مبيناً بالقول "لم تمض مناسبة أو عيد خاص بالمسيحيين إلا قدموا فيها ضحايا من أبنائهم".

من جانبه، انتقد المطران لوقا يحيي من كنيسة (الارثدوكس للسريان) شرقي الموصل الوسائل الإعلامية، قائلا إنها "لعبت دورا كبيراً في تضخيم الأحداث ضد الكنائس والمسيحيين وتصعيد التفجيرات والشائعات التي أرهبت المسيحيين من شباب ونساء، ومنعت حضور المئات منهم إلى الكنائس من اجل ممارسة طقوس العيد."

فيما أكد المطران كنان زوما من كنيسة (مار كوركيس) شمالي الموصل أن "العمليات المسلحة أرعبت المواطنين ومنعت المئات من المسيحيين من الحضور إلى إقامة الصلوات في كنائسنا"، مضيفا أن "التدابير الأمنية التي تتخذها قوات الشرطة والجيش سيكون لها وقع سلبي في بقاء المسيحيين في منازلهم."

من جانبه، طالب المواطن رعد زيا (٣٤)عاما الحكومتين المحلية والاتحادية بتوفير حماية لأبناء المسيحيين ودور العبادة والأديرة على مدار العام، وعدم اقتصارها على الأعياد والمناسبات، قائلاً "نطالب بتوفير الحماية لأبناء الطوائف المسيحية والأقليات المتعايشة في البلد، من قبل القوات الأمنية في جميع الأوقات وليس في الأعياد فقط."

وأكد زيا أن "شعوراً بالإحباط ينتابنا عندما لا نرى القوات الأمنية إلا بعد أن يغتال المسيحي أو يختطف أو تنتهك حرماته او تقتل امرأة"، مشيرا الى أننا "نطالب باستمرار وجود الحماية لنا في جميع الأوقات".

وعن الخطة الأمنية المشددة التي اتخذتها محافظة نينوى خلال أعياد الميلاد قال المحافظ أثيل النجيفي "لقد اتخذت محافظة نينوى بالتعاون مع قوات الجيش والشرطة إجراءات أمنية مشددة بعد تلقيها معلومات عن محاولات بشن هجمات مكثفة على الكنائس ودور العبادة وأحياء المسيحيين"

وأكد أن "هناك محاولات تبذلها جماعات تسعى لاستهداف وقتل المسيحيين، وهناك أجندات سياسية تريد إحداث الفوضى في المدينة، بالتزامن مع المخاوف القائمة من انهيار العملية السياسية". من جانبه، قال مسؤول شؤون الأقليات في مجلس محافظة نينوى الدكتور دريد حكمت لـ(آكانيوز) إن "المسيحيين في الموصل قدموا الكثير من الضحايا ولا تزال هناك جماعات مسلحة تقوم باستهدافهم من دون وجود أي خطة حقيقية لردع (الإرهاب) والجماعات المسلحة."

وأشار إلى أن "الإجراءات الأمنية شملت جميع الدور وبيوت العبادة والكنائس، وهي الآن تحت سيطرة القوات الأمنية وقيادة عمليات شرطة محافظة نينوى."

وبيّن حكمت أن "هناك أكثر من ٦٥٩٠ عائلة مسيحية هجّرت من مدينة الموصل إلى سهل نينوى، بعد تعرضها الى الضغوطات (الإرهابية) لكن في المقابل هناك الآلاف غيرهم لا يرغبون في الرحيل"، مبينا أن قيادة شرطة نينوى ضاعفت دورياتها من اجل حماية الأقليات وتحديداً المسيحيين، فهناك المئات من الدوريات ورجال الأمن منتشرون منذ زمن بالقرب من دور العبادة والكنائس لحماية المواطنين وهم يؤدون طقوس أعياد الميلاد".

كربلائيون يهنئون بعيد الميلاد: العراقيون جسد واحد في الأفراح والأحزان

□ كربلاء / آكانيوز

في حالة تدل على التكاتف والمحبة بين مكونات أبناء الشعب العراقي وأطيافه، لم تقتصر أماني الكربلائيين مع قرب حلول العام الميلادي الجديد على المطالب المعتادة من بسط الأمن والاستقرار وتوفير الخدمات، لتشمل هذه المرة أمنيات بمشاركة إخوتهم المسيحيين في الوطن احتفالاتهم بمولد السيد المسيح .

وبهذا الصدد قال المواطن أشرف عبد الكاظم، لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، انه "بالرغم من حالة الحزن التي ابتلي بها العراقيون في الأيام الأخيرة وأجواء عاشوراء وطقوسها الدينية لدى المسلمين الشيعة، إلا إنّ الاحتفال بأعياد المسيحيين أمر مطلوب للغاية وواجب علينا."

وأضاف عبد الكاظم أنّ "العراقيين يريدون العيش بسلام، ولكن الظروف والسياسات الحاكمة والأعين المتربصة بالبلاد لا تريد ذلك"، متمنيا أن "يتشارك الجميع في إحياء الاحتفالات في جو من السلام والألفة."

بدورها، أشارت المواطنة غدير حيدر (معلّمة) لـ (آكانيوز) إلى أن "الأخوة المسيحيين العراقيين يحترمون دائماً طقوس المسلمين، ونحن وهم في تعايش سلمي منذ مئات السنين، واليوم جاء دورنا لنردّ لهم بعض الجميل في إحياء أفراحهم."

وأضافت حيدر بالقول انه "بالرغم من تواصل أجواء أحزان عاشوراء في كربلاء، والمآسي الأخيرة التي حلّت ببغداد، ولكنّ الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين وتبادل الفرح والمسرّات معهم من تعاليم ديننا الحنيف يجب علينا تطبيقها"، مبينة أنها "تشاهد سنوياً مواكب الأخوة المسيحيين والصابئة وهم يقدمون إلى كربلاء في زيارة أربعينية الإمام الحسين ويشاركوا المسلمين الشيعة طقوسهم الدينية."

وفي السياق ذاته ، تؤكد المواطنة مريم قاسم (٣٤ عاماً) أنّها "منذ أربع سنوات وهي معتادة على أحياء الاحتفالات بميلاد السيد المسيح وأعياد رأس السنة مع أسرتها في المنزل"، موضحة بالقول "أقوم بصناعة كعكة كبيرة وأوقد الشموع لأتشارك مع أسرتي الاحتفالات بمولد النبي عيسى المسيح (عليه السلام) ليتمنى الجميع تحقيق أحلامه في جوّ من الفرح والآلفة."

ولا تنكر قاسم وهي في خشية من حديثها، بأنّ "العديد من الكربلائيين لا يحبذون الاحتفالات في مثل هذه الأجواء الحزينة التي تزامنت مع شهري محرّم وصفر"، مبيناً بالقول: "أنا شخصياً أشجع البعض على أن يحتفلوا لساعة واحدة تضامناً مع إخوتنا المسيحيين في العراق الذين تربطنا بهم روابط عديدة ومن ثم معاودة إقامة الطقوس الدينية."

وتعد مدينة كربلاء الواقعة إلى جنوب غرب بغداد، من المدن التاريخية القديمة التي احتضنت تراث المسيحيين وكنائسهم قبل أكثر من ١٥٠ عاماً من دخول الإسلام إليها، وهناك العديد من الشواخص التي تدل على سكن المسيحيين لهذه المدينة.

المتفجرات تخلف ٤٦١٤ ضحية في ميسان

مسؤول في البيئة: النظام السابق ترك لغماً لكل مواطن!

□ بغداد/ دعاء ازاد

أعلن رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة ميسان ميثم لفتة الفرطوسي عن إحصاء أربعة آلاف وستمائة وإحدى وأربعين ضحية من ضحايا الألغام والمخلفات الحربية في ميسان ولمختلف الإصابات.

وقال الفرطوسي في تصريحات صحفية أمس: إن فريق وزارة البيئة/ دائرة شؤون الألغام والفرق العاملة معه من الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية أحصت وخلال الشهر الماضي هذا الرقم.

وأضاف: إن العمل جار والرقم في تزايد، مما يبرهن على كبر المشكلة التي مرت بها المحافظة من جراء تلك الألغام وكذلك من ويلات الحروب الدامية ، التي ما زالت تشن ضد هذا الشعب الأعزل، مؤكدا أن الإجراءات المتخذة من قبل العاملين على ذلك البرنامج سهلة نسبيا، إذ إن مراجعة المريض تتطلب خمس عشرة دقيقة فقط لإكمال الإجراءات معه واكتسابه هوية الانتساب لذلك البرنامج، وكذلك تسليمه مبلغا ماديا.

وزارة البيئة نأت بنفسها عن موضوع انتشار الألغام في جنوب العراق، محملة النظام السابق مسؤولية وجود ملايين منها.

وقال المتحدث باسم وزارة البيئة مصطفى حميد مجيد في تصريح لـ(المدى) أمس: إن مخلفات النظام السابق من الألغام تقدر بـ ٢٥ مليون لغم أو أكثر، مبينا " أي ما يعدل لغماً لكل مواطن".

واعتبر ظاهرة الألغام كارثة بيئية تحتاج إلى جهد كبير لمعالجتها ، وأوضح مجيد أن وزارة البيئة وقعت على اتفاقية اوتاوا ، التي تقضي بأن يكون العراق خاليا من الألغام في عام ٢٠١٨، وبسبب الإشكالات التي يعاني منها الجهاز المؤسسي لم يتحقق من هذه الاتفاقية الشيء الكثير، والاختصاصيون لدينا يشككون في إمكانية تحقيق هذه الاتفاقية في عام ٢٠١٨، وإنما تمدد إلى ٣ أو ٤ سنوات أخرى ، وأضاف نحن كوزارة مهمتنا تنحصر في منح الشركات التراخيص ومراقبة عملها.

الى ذلك،فقد كشفت وزارة البيئة مطلع الأسبوع الحالي أن العراق لم يحقق سوى ٢٪ من الخطة التي وقع عليها ضمن اتفاقية (اوتاوا) ، التي تقضي بأن يكون العراق خالياً من الألغام في عام ٢٠١٨.وقال مصدر مسؤول في الوزارة في تصريحات صحفية أمس إن العراق سبق وأن وقع على اتفاقية (اوتاوا)، التي تقضي بأن يكون خالياً من الألغام بحلول ٢٠١٨، مشيراً إلى أن العراق لم يحقق سوى ٢٪ من الخطة بسبب أدواته المتخلفة. وكانت منظمات إنسانية ومعنية بإزالة الألغام في العالم قد طورت اسلوباً جديداً يقوم على أساس الاعتماد على الفئران لاكتشاف الألغام المنتشرة حول العالم، ويمكن الاستفادة من هذا الأسلوب لاكتشاف الكثير من الألغام المنتشرة في العراق.

اتهمت الوزارة ، قبل شهرين، مسؤولين في الدفاع العراقية بـ"عرقلة" عمل الفرق المتخصصة بإزالة الألغام المنتشرة على الحدود مع إيران . كاشفة عن أن بعض "الإرهابيين" يخرجون هذه الألغام ويستخدمونها في صنع العبوات الناسفة وتفخيخ السيارات.

وقال وكيل وزير البيئة كمال حسين حينها إن "هناك مسؤولين في وزارة الدفاع يعرقلون عمل الفرق المتخصصة بإزالة الألغام الممتدة على مساحة واسعة من الحدود العراقية".

يذكر أن رئيس المنظمة العراقية لإزالة الألغام زاحم مطر جهاد كشف في وقت سابق، عن عدم رغبة وجدية وزارة الدفاع العراقية لإزالة حقول الألغام على طول الحدود مع إيران.

وأوضح حسين إن "المسؤولين في الدفاع يتحججون بأعذار واهية، ومنها أن هذه الألغام تقف عائقاً أمام تسلل الإرهابيين إلى الأراضي العراقية"، مضيفاً أن "الإرهابيين والمتسللين يسلكون طرقاً ميسمية ويعرفون من أي نقطة يعبرون".وكشف وكيل وزير البيئة عن "وجود معلومات تؤكد استخدام الإرهابيين لهذه الألغام في صنع العبوات وتفخيخ السيارات بعد أن يخرجونها من أماكنها".

ونشرت إحدى الصحف الكندية أنه تم اللجوء إلى الفئران كوسيلة عملية لمسح وكشف الألغام المنتشرة بكثرة وخاصة في المناطق التي شهدت حروبا أو نزاعات مسلحة،كالقارة الإفريقية،على سبيل المثال لا الحصر.

لذلك، منذ حوالي خمس أو ست سنوات،أرسلت منظمة بلجيكية مئات من الفئران للحقول الملغمة في أنحاء العالم،لتنشيط أجهزة الاستشعار من الألغام،هذه الفئران العملاقة،مدربة ككلاب (بافلوف) (Pavlov)، فحاسة الشم لديها قوية جدا ويمكن من خلالها اكتشاف ٩٥ بالمئة من الألغام من خلال ربطها بخيط طوله ١٠ أمتار فوق حقل الألغام، وتنتقل على طول الخط وتتوقف عند شمها رائحة المتفجرات، فإذا توقف الفار طويلا يعني ذلك أن هناك لغما في ذلك المكان، لذلك يتلقى ذلك الفأر مكافأة عادة تكون عبارة عن حبة موز، ويمكن للفار أن يمسح ١٠٠ متر مربع يوميا.

توزع الأراضي والدور السكنية للقرية العصرية للمهندسين الزراعيين

□ بغداد / قيس عيدان

قامت وزارة الزراعة بالإعلان عن بدء توزيع الأراضي و الدور السكنية للقرية العصرية في محافظة كربلاء المقدسة إلى المهندسين الزراعيين؛ المكتب الإعلامي في الوزارة أشار في بيان صحفي – تلقت (المدى) نسخة منة – إلى أن الوزارة باشرت توزيع الأراضي والدور الخاصة بالقرى العصرية، حيث تم توزيعها لـ(٦٦)من المهندسين الزراعيين ،بالإضافة إلى الأطباء البيطريين بعدد(١٧) ، وخريجي المعاهد التقنية الزراعية (١٧) ، ومن غير المعينين في دوائر الدولة، ومن فئة الشباب دون سن الخامسة والأربعين، وبإشراف القسم الهندسي في الوزارة. المكتب الإعلامي للوزارة أكد قيام القسم الهندسي في الوزارة بإحالة مشروع القرية العصرية الأولي في محافظة ميسان ، والبدء بالتنفيذ .

علما أنّ مدة تنفيذ العمل سنتان، كما تم توقيع عقد حفر الآبار للقريتين العصريتين في (القادسية والمثنى)، مع الهيئة العامة للمياه الجوفية ، وإحالة أعمال تكسية شوارع قريتي القادسية والمثنى، وأضاف تمت إحالة عدة مشاريع لإنشاء شعب زراعية في المحافظات (بابل ، واسط ، ميسان ، كركوك ، الأنبار ، البصرة ، وديالى). هذا ويذكر أن وزارة الزراعة ناقشت مع العديد من المتخصصين في المجال الزراعي أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه عملهم ، وكذلك أهم المشاكل التي تعيق تطوير الواقع الزراعي وخصوصاً الزراعة في المناطق الصحراوية .

البدء بوضع الخطة الوطنية لحقوق الانسان

□ بغداد/ المدى

اعلنت وزارة حقوق الانسان، الاحد، عن ان العراق بدأ بتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان.

وقال المستشار الاعلامي للوزارة كامل أمين لوكالة اكانيوز امس الاحد ، إن "العراق بدأ بتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان والتي تركز على وضع النظام الداخلي وتشكيل سكرتارية خاصة للخطة". واضاف ان "الخطة الوطنية لحقوق الانسان شكلت لجنة برئاسة مدير المعهد الوطني لحقوق الانسان سعد فتح الله وعضوية مسؤولين في الوزارة، ستضع بنودها بما لايتقاطع مع الدستور العراقي أو القانون".

وكانت لجنة الخبراء النيابية المكلفة باختيار مفوضية لحقوق الانسان، قد اعلنت عن أنها صادقت على استبعاد ١٦ متقدما لعضوية المفوضية بسبب شمولهم بإجراءات المساءلة والعدالة وورود قيد جنائي بحق البعض، فيما اكدت على انها ستكمل العدد ٥٠ للمتقدمين نهاية الاسبوع الجاري.

وكانت لجنة حقوق الإنسان النيابية، قد قالت في وقت سابق من الشهر الجاري، أن مفوضية حقوق الانسان المستقلة ستباشر اعمالها مطلع العام المقبل،مشيرة الى انها ستكون بديلا عن وزارة حقوق الانسان الاتحادية.

واعلن مجلس النواب العراقي في وقت سابق عن فتح باب الترشيح الى مفوضية حقوق الإنسان المستقلة والتي انتهى التقديم لها في نهاية شهر نيسان/ أبريل الماضي. ويقضي قانون مفوضية حقوق الإنسان الذي اقره مجلس النواب العراقي بضرورة ان يتكون مجلس المفوضين من ١١عضوا على ان تشغل النساء ثلث المقاعد. وكان تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون يوم الاربعاء الماضي أشر قلقه إزاء الاوضاع التي يواجهها المدنيون في العراق، ولا سيما "نمط العنف الذي يسفر عن خسائر في أرواح المدنيين العراقيين".

وطالب التقرير المكون من ٢٢ صفحة الحكومة العراقية بالعمل من أجل إنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان. وفيما خص أوضاع المعتقلين عبر التقرير عن القلق إزاء استمرار تنفيذ عقوبة الإعدام في العراق، منتقدا أوضاع المعتقلين في العراق وقال إنه رصد أوضاع عدد من مراكز الاحتجاز ووجد أنها تحتوى أعدادا تفوق بكثير الأعداد التي تتسع لها تلك المراكز.

ورغم محاولات اللجان التحقيقية العراقية ومنظمات حقوق الانسان الدولية ايقاف الانتهاكات خاصة في السجون العراقية، الا أن بعض التقارير غير الحكومية تشير الى استمرار الظاهرة.

وتثير ملفات السجون العراقية جدلا واسعا حول أعداد وافديها والمحجوزين السابقين فيها منذ عام ٢٠٠٣ الى جانب أعداد المعتقلين الذين فقدوا ولم يصل لذويهم أي اتصال منهم.

ودعا رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، السبت، الماضي جميع دول العالم بخاصة التي تتصدى لإرساء معايير حقوق الانسان أن تتبنى بناء منظومة فكر متكاملة لمحاربة ظاهرة انتهاك حقوق الانسان.